الاستشهاد بالرواية الموضوعة في اللغة والحديث عند اللغويين النحويين والمحدثين دراسة أصولية مقارنة

تفصيل المؤلف

1- **الدكتورعبد المؤمن أبوبكر** (كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة الحكمة، إلورن، نيجيريا)

ملخص البحث

يناقش هذا البحث أحد مصطلحات الضوابط السلوكية للرواية اللغوية والحديثية وهو الموضوع أو المصنوع حيث ميز اللغويون النحويون والمحدثون بين مراتب قبول الرواية فهي متفاوتة بين الصحيح والضعيف والموضوع والمناسبة بين الحديث الموضوع واللغة الموضوعة-

الجدول الزمنى للتقديم

تاريخ الاستلام: ٢٠ يناير ٢٠٢٥

تاريخ المراجعة: ٢٤ يناير ٢٠٢٥

تاريخ القبول: ٢٨ يناير ٢٠٢٥

تاريخ النشر: ٣ فبراير ٢٠٢٥

بيان النشر والاخلاقيات

نشرته مجلة (البحث) قسم اللغة العربية وآدابها جامعة سرجودها، سرجودها، بنجاب، باكستان

المؤلفون. لم يتم الإعلان عن أي تضارب في المصالح.

هذه المقالة مفتوحة المصدر ويتم توزيعها بموجب شروط ترخيص المشاع الإبداعي (المجلد: 3، العدد: 2).

الاستشهاد بالرو اية الموضوعة في اللغة والحديث عند اللغويين النحويين والمحدثين دراسة أصولية مقارنة

إعداد

الدكتورعبد المؤمن أبو بكر

قسم اللغات (شعبة اللغة العربية)

كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة الحكمة، إلورن، نيجيريا

abdulmuminabubakar2022@gmail.com

+2348033818570

والدكتورذكرالله أيوفى شافعي

قسم اللغات (شعبة اللغة العربية)

كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة الحكمة، إلورن، نيجيريا

dhikrullah66@gmail.com

+2348131320252

ملخص البحث

يناقش هذا البحث أحد مصطلحات الضوابط السلوكية للرواية اللغوية والحديثية وهو الموضوع أو المصنوع حيث ميز اللغويون النحويون والمحدثون بين مراتب قبول الرواية فهي متفاوتة بين الصحيح والضعيف والموضوع والمناسبة بين الحديث الموضوع واللغة الموضوعة هي السقوط عند كل واحد منهما وفيهما انحطاط في الرتبة عن غيرهما وفيهما معنى التوليد والإبداع وإيجاد ما لم يكن موجودا، استخدم البحث المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي بين هذين المصطلحين، وقد توصل البحث إلى أن إنكار الاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي عند اللغويين يستلزم إنكارا للاحتجاج بالكلام العربي لان الشأن في نقل اللغة هو الشأن في نقل الحديث فوجود الموضوع من الأحاديث النبوية لا يمنع أن يكون مصدرا من مصادر اللغة والنحو ثم يحفز البحث على تخريج المواد اللغوية وتوثيقها ويضع الحديث عند الاحتجاج النحوي اللغوي في موضع المستوى العملي التطبيقي دون النظري فقط.

Abstract

The research discusses one of the terms of the behavioral controls for linguistic and hadith narration, which is the subject or the fabricated one. Grammatical linguists and hadith scholars distinguished between the levels of acceptance of the narration, as they vary between the correct, the weak, and the fabricated. The suitability between the fabricated hadith and the fabricated language is a downfall for each of them, and in both of them there is a decline in rank from the others, and in both of them there is a meaning. Generation, creativity, and finding what does not exist. The paper adopts historical, descriptive and analytical methods of research. Historical method assists in accounting for the historical trend of fabrication in both Hadith and language. Descriptive method help in explaining the terminologies while analytical method is used to analyse the terms. The research has concluded that denying the invocation and citing of the Prophetic hadith according to linguists necessitates denying the invocation of Arabic speech, because the issue in transmitting the language is the issue in transmitting the hadith. The

presence of fabrication in the Prophetic hadith does not prevent it from being an evidence in language and grammar. This will also stimulate the research to verify and document linguistic materials. It will also place linguistic grammar in the place of practical, applied level and not the theoretical level only.

المقدمة

اختلف اللغويون والمحدثون في تطبيق منهج الرواية ونقدها حيث تساهل اللغويون كثيرًا عند الجمع والتدوين، ولا يطبقون بعض ما أسسوه من الأصول فتراهم يروون عن مجهولين ممن يصادفهم من الأعراب دون معرفة حالهم وخاصة من الأعراب الوافدين إلى البصرة وسوقها المربد. وإذا نظرنا إلى المعاجم العربية القديمة تبين أن علماء اللغة متساهلون وملجئون إلى الظن في رواية اللغة وتدوينها حيث ينقلون عن أعراب مجهولي الحال، وفي معاجمهم شعر كثير مما استشهدوا به لم يعرفوا قائله، ولم تُعن معاجمهم بالسند في رواية اللغة إلا فيما ندر، وقد أخذوا اللغة عن الآحاد ومن مجهول العدالة ومن المرسل، بخلاف أهل الحديث فإن جهود المحدثين في حقل تطبيق هذا المنهج النقدي العظيم قد بلغت الغاية في الوصول إلى الهدف المنشود وهذه تصانيفهم الكثيرة في أنواع الحديث ما اختص منها بالصحيح، وما جمع إليه الضعيف أو اختص بالموضوع، أو بنوع مستقل من علوم الحديث الأخرى كالمرسل والمنقطع، والشاذ، هذه التصانيف برهان عملي على مدى ما بلغوه من العناية في تطبيق هذا المنهج حتى أدوا إلينا تراث النبوة صافيا نقيا. وهذا كله يثبت كيف أن بحثهم النقدي قد جاء شاملًا لجوانب الرواية الحديثية مما يجعل كل مطلع منصف يقطع بسلامة الاحتجاج بالأحاديث النبوية في أصول النحو وبأن منهجهم هو السبيل الوحيد المتكامل للوصول إلى تمييز المقبول من المردود من المرويات لكن بعض الناس ممن لم يتمعن ويتدارس منهج المحدثين وأعمالهم العلمية ويقارنها بمنهج اللغويين النحويين تصور أن الحديث لم يصح الاحتجاج به في ميدان النحو، واللغة لوجود المرويات الموضوعة فيه مع أن الرواية الموضوعة ظاهرة أدبية ولغوية لا تقتصر على الحديث فقط ولم يكن الوضع والانتحال مقصورًا على الشعر وحده بل شمل كل ما يرتبط بالأدب واللغة كالنسب والأخبار وحتى بدأ الكذب والوضع في الحديث النبويّ "بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[(1)].

تستهدف هذه المقالة دراسة ومقارنة بين اللغة الموضوعة والحديث الموضوع، لتثبت أن وجود الحديث الموضوع لا يمنع من أن يكون مصدرًا موثوقًا للاستشهاد في دراسة النحو أو أي جانب آخر من اللغة لأن القول في الحديث كالقول في اللغة.

بعنوان: الاستشهاد بالرواية الموضوعة في اللغة والحديث عند اللغويين النحويين والمحدثين دراسة أصولية مقارنة، واقتضى هذا البحث أن نتطرق على هذه العناوين التالية:

1- المقصود بالموضوع عند اللغويين النحويين.
2- المقصود بالموضوع عند المحدثين.
3- أوجه الاتفاق بين اللغويين النحويين والمحدثين في الموضوع.
4- أوجه الاختلاف بين اللغويين النحويين والمحدثين في الموضوع.

1- المقصود بالرواية الموضوعة عند اللغويين والنحويين

المصنوع هو الموضوع من الأبيات الشعرية والألفاظ العربية، وقد تداول القوم الشعر من كتاب إلى كتاب لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يَعْرِضوه على العلماء حيث لم يوجد عند أهل العلم ولا من الرواية الصحيحة، ومعرفة المصنوع والموضوع من اللغة للرواية كمعرفة الردئ من الدرهم بالنسبة للصّرّاف.

أثبت ابن فارس الموضوع من اللغة العربية حيث يقول حدثنا علي بن إبراهيم عن المعداني عن أبيه عن معروف بن حسان عن الليث عن الخليل قال: إن النّحارير ربّما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللّبس والتعنيت".[(2)]

ومن أسباب وضع اللغة أن قومًا إذا قلت وقائِعُهُمْ وأشعارُهُمْ فأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار فقالوا على ألسن شعرائهم، ثم كانت الرواية بعد، فزادوا في الأشعار وليس يُشكل على أهل العلم زيادة ذلك ولا ما وضعوا ولا ما وضع المولّدون.

والفرق بين المولد والمصنوع أن المصنوع يورده صاحبه على أنه عربيّ فصيح وهذا بخلافه لأن المولّد كلام محدث أحدثه المولّدون الذين لا يحتج بألفاظهم وهو كل لفظ كان عربيّ الأصل ثم غيرته العامة بهمز أو تركه أو تسكين أو تحريك أو نحو ذلك فهو مولد.

وبِمَ يعرف المصنوع؟

للشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم والصناعات منها ما تثقفه العين، ومنها ما تثقفه الأذن، ومنها ما تثقفه اليد، ومنها ما يثقفه اللسان.[3]

وقد أحسن السيوطي في جمع عدد كبير من أمثلة الأبيات والألفاظ التي قيل إنها مصنوعة منها:

1- قول أبي حاتم: سمعت الأصمعي يقول: سمعت خلفًا الأحمر يقول: أنا وضعتُ على النابغة هذه القصيدة التي فيها:

خيلٌ صيامٌ وخيلٌ غير صائمة *** تحت العَجَاج وأخرى تَعْلِكُ اللُّجما[4]

2- أنشد أبو عبيدة لجرير

وخور مُجاشع تركوا لقيطًا *** وقالوا: حِنْوَ عَيْنِكَ والغرابا[5]

ثم قال: وهذا البيت مصنوع ليس لجرير.

ومن الألفاظ المصنوعة.[6]

1- ضهيد: بمعنى الرجل الصّلب

2- عفشج: بمعنى ثقيل وخم

3- الألْط: بمعنى نبت

وفي أحيان كثيرة تجد الأصفهاني يورد القصة الواحدة مهما كانت بساطتها بعدة أسانيد تمثل مجموعة من الوضاعين مما يثير حولها كثيرًا من الشكوك، ومن أمثلة ذلك قال: حدثني رجل عن أبي عبيدة،قال: أخبرني حُمَيد بن ثور والعُجَير السَّلُوليّ ومُزاحم العقيليّ وأوس بن غلفاء الهُجَيميّ أنّهم تحاكموا إلى ليلى الأخيلية لمّا وصفوا القطاة أيّهم أحسن وصفًا لها فقالت:

ألا كلّ ما قال الرُّواة وأنشدوا *** بها غير ما قال السّلوليُّ بَهْرَجُ

والمعروف أن أبا عبيدة معمر بن المثنى الذي كان يعاصر الرشيد لم يعاصر هؤلاء النفر الذين كانوا في صدر الدولة الأموية، أو أن في السند نقصًا.[7]

والذي نريد أن نثبت في الكلام عن المصنوع هو أن الشعر العربي خاصة أحد أصول النحو قد أصيب بالافتراء والاختلاف عليه من قبل بعض الرواة للأسباب المذكورة سابقًا وحمل ذلك النقاد القدامى على نقد الرواة وتجريح الوضاعين والتنبيه على الشعر المنحول ومنهم:

1- المفضل الضبي الذي نقد حماد الراوية وبين أكاذيبه

2- الأصمعي حين نقد الخلف الأحمر

3- أبو الفرج الأصفهاني: الذي رفض روايات ابن الكلبي عن دريد بن الصمة وبعض أشعاره فقد تنبه إلى أنها مكذوبة ملفقة من قبل ابن الكلبي نفسه، كما أن أبا عمرو بن العلاء بعد أن ذكر أبياتا من ذي الأصبع العداوني نص على أنه لا يصح من أبيات ذي الأصبح إلا الأبيات التي أنشدها وإن سائرها منحول.[8]

وهذا يختلف عن فكرة بعض المستشرقين الذين ذهبوا إلى رفض الشعر الجاهلي جملة، وينفون أن تكون الرواية الشفوية هي التي حفظته ليقولوا: إنه لم تكن هناك وسيلة لحفظه سوى الكتابة ثم يعودون فينفون كتابته في الجاهلية؛ ليؤكِّدوا أنه نظم في مرحلة زمنية تالية للقرآن الكريم، كما تطرقوا بعد ذلك إلى الكلام عن الرواية من علماء القرنين الثاني والثالث الهجريين الذين ذكرناهم سابقا،فيذكر أنّ حمادًا وجناذا وخلفًا الأحمر وأبا عمرو بن العلاء والأصمعي وأبا عمرو الشيباني وأبا إسحاق والمبرد أضافوا إلى ذلك آراء هؤلاء الرواة العلماء بعضهم في بعض فقالوا: إن هؤلاء العلماء لم يكن يوثق بعضهم بعضًا وقالوا ذلك ليزعم أن الوضع في هذا الشعر كان مستمرًّا.[9]

نموذج لرواية الموضوعة عند اللغويين النحويين

الرواية الموضوعة: ثنا أبو العباس أحمد بن يحي النحوي المعروف بثعلب

قال: أبو سعيد عبد الله بن شبيب، قال: وحدثني زبير. وقال أبو العباس: وقال أبو سعيد أيضاً: قد حدثني هارون بن أبي بكر، قال: حدثني محمد بن معن الغفاري، قال: أقحمت السنة المدينة ناساً من الأعراب، فحل المذاد منهم صرم من بني كلاب، وكانوا يدعون عامهم ذلك الجراف. قال: فأبرقوا ليلة في النجد، وغدوت عليهم فإذا غلام منهم قد عاد جلداً وعظماً، ضيعة ومرضاً وضمانة حب، فإذا هو رافع عقيرته بأبيات قد قالها من الليل:

ألا يا سنا برق علا قلل الحمى *** لهنك من برق على كريم

لمعت اقتذاء الطير والقوم هجع *** فهيجت أسقاماً وأنت سليم

فبت بحد المرفقين أشيمه ***كأني لبرق بالستار حميم

فهل من معير طرف عين جلية ***فإنسان طرف العامري كليم

رمى قلبه البرق الملألىء رمية ***بذكر الحمى وهناً فظل يهيم

فقلت له: في دون ما بك ما يفحم عن الشعر. قال: صدقت، ولكن البرق أنطقني. قال: ثم والله ما لبث يومه ذلك تاماً حتى مات قبل الليل، ما يتهم عليه غير الوجد.

تخريجه:

أخرجه أبو العباس أحمد بن يحيى النحوي المعروف بثعلب، في المجالس له[10]، عن أبي سعيد، عبد الله بن شبيب عن زبير. وعنه أيضاً عن هارون بن أبي بكر عن محمد بن معن الغفاري.

وأخرجه الزجاجي فِي أماليه[11]، عن أَبي سعيد عَبْد اللَّه بْن شبيب، عن هارون بْن أبي بكر أخي الزبير عن مُحَمَّد بْن إبراهيم الليثي عن مُحَمَّد بْن معن الغفاري وأخرجه من وجه آخر، عَن محمد بن معن به نحوه.

ترجمة الرواة ودراسة إسناد الرواية:

أبو سعيد عبد الله بن شبيب، الرَّبعيّ مولَاهُمُ المدنيّ[12]، وقيل: مولى بني قيس بن ثعلبة[13]، الإخباريّ، رَوَى عَنْ عَبْد العزيز الْأُوَيْسيّ، وإِسْحَاق الفَرَويّ، وأبي جَابرِ محمد بْن عَبْد الملك، وإسماعيل بْن أَبِي أُوَيْس، وأيّوب بْن سُلَيْمَان بْن بلَال، وغيرهم.

وَروى عَنْهُ: الزُّبَيْر بْن بكّار وهو أكبر منه، وأَبُو زُرْعَة، وإِبْرَاهِيم الحربيّ وهما من أقرانه، وابن صاعد، ومحمد بْن مَخْلَد، والمَحَامِليّ، وجماعة آخرهم موتًا أَبُو رَوْق الهزاني[14].

وفي رواياته لطائف إسنادية، كرواية الأكابر عن الأصاغر[15]، والمدبج؛ فقد روى عنه الزبير بن بكار وروى هو عن الزبير أيضًا[16].

قال الذهبي رحمه الله تعالى: كان غير ثقة[17].

وقال ابن حبان: يقلب الأخبار ويسرقها[18]، لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ[19].

قال الحافظ الذهبي: أخباري علامة لكنه واه[20].

ونقل عن أبي أحمد الحاكم قال: ذاهب الحديث[21].

قلت (الذهبي): يروي عن أصحاب مالك. وبالغ فَضْلَكَ الرَّازي فقال: يحل ضرب عنقه[22].

وقال الحافظ عبدان: قلت لعبد الرحمن بن خراش: هذه الأحاديث التي يحدث بها غلام خليل من أين له؟ قال: سرقها من عبد الله بن شبيب، وسرقها ابن شبيب من النضر بن سلمة شاذان، ووضعها شاذان[23].

خلاصة الدراسة:

مدار هذا الخبر على أبي سعيد، عبد الله بن شبيب الربعي؛ فعن طريقه خرج في جميع الأسانيد التي وقفنا عليها، وقد سبق ذكر كلام الأئمة فيه؛ فقد وُسِمَ برواية الموضوع وسرقة الحديث[24] وغير ذلك حتى قيل: "إنه يحل ضرب عنقِه".

ومثله لا يروى حديثه بل يطوى، ورايته تهرق ولا تقبل؛ فهي من أقبح أنواع الضعيف ومثله لا ينجبر. والله تعالى أعلم.

2- المقصود بالرواية الموضوعة عند المحدثين

الحديث الموضوع: هو الخبر المختلق المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقيل: الكذب المُخْتَلَق المصنوع المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبوصف آخر هو ما كان متنه مخالفا للقواعد أو راويه كذابًا[25].وليس الحديث الموضوع حديثا في الحقيقة، وإنما سمي بالحديث مجازًا إذ هو كذب.

حكم روايته:

أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد عَلِم حاله في أي معنى كان إلا مع بيان وضعه، ويعرف بأمور منها: إقرار الواضع بالوضع، أو قرينة من عند الراوي كأن يُحدث عن شيخ فيسأل عن مولده فيذكر تاريخا تكون وفاة ذلك الشيخ قبل مولده هو ولا يعرف ذلك الحديث إلا من عنده، ومثل أن يكون الراوي رافضيا والحديث في فضائل أهل البيت، أو قرينة في المروي مثل كون الحديث ركاكة اللفظ أو مخالفا للحس أو صريح القرآن.

ثم نعلم أن لكل سلوك دوافع، ومن أبرز دواعي الوضع وأصناف الوضاعين التقرب إلى الله بوضع أحاديث ترغب الناس في الخيرات وأحاديث تخوفهم من فعل المنكرات، ومنها الانتصار للمذهب، والطعن في الإسلام، والتَّزلُّف إلى الحكام بوضع أحاديث تناسب ما عليه الحكام من الانحراف، والتكسب وطلب الرزق كبعض القُصاص من الذين يتكسبون بالتحدث إلى الناس، وبقصد الشهرة ثم يدخل في الموضوع الحديث المدرج سواء مدرج الإسناد أو مدرج المتن إذا ركب للإسناد الصحيح متن ليس له أصل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[26].

من الوضاعين المعروفين عند المحدثين:

- أبو عصمة نوح بن أبي مريم المروزي القرشي مولاهم مشهور بكنيته ويعرف بالجامع لجمعه العلوم لكن كذبوه في الحديث.
- غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي
- بيان بن سمعان
- ميسرة بن عبد ربه الفارسي
- حماد بن عمرو النصيبي وهو معروف بالأخبار المقلوبة[27].

مثال الحديث الموضوع وتطبيقه

المثال الأول:

حديث "رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمتي" وأصله: ما رواه عبد الرحمن بن منده وهو صدوق عن علي بن عبد الله ابن جهضم وهو واضع الحديث، حدثنا عليّ بن محمد بن سعيد البصريّ حدثنا أبي حدثنا خلف بن عبد الله الصنعانيُّ عن حُميد عن أنس قال ابن الجوزيّ: اتّهموا به ابن جهضم ونسبوه إلى الكذب[28].

ترجمة الرواة:[29]

عبد الرحمن بن منده وهو صدوق

علي بن عبد الله بن جهضم الزاهد متهم بالوضع للحديث

حميد بن أبي حميد الطويل ثقة مدلس

حكم هذا الإسناد: الوضع.

المثال الثاني:

رواية عمرو بن زياد بن عبد الرحمن بن ثوبان، حدثنا ابن المبارك عن يحي بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من نظر إلى محاسن امرأة، فغض طرفه في أول نظرة رزقه الله تعالى عبادة يجد حلاوته في قلبه، في هذا السند عمرو بن زياد، قال ابن عدي: "منكر الحديث يسرق الحديث، ويحدث بالبواطيل، وقال الدارقطني: يضع الحديث[30].

ترجمة الرواة:[31]

عمرو بن زياد بن عبد الرحمن بن ثوبان الثوباني يضع الحديث

عبد الله بن المبارك ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد

يحيى بن أيوب البصري صدوق ربما أخطأ

عبيد الله بن زحر صدوق يخطئ

علي بن يزيد الألهاني ضعيف

القاسم بن عبد الرحمن صدوق يغرب كثيرا

حكم هذا الإسناد: الوضع لعمرو بن زياد كان يضع الحديث.

وبعد هذه الجهود التي بذلها علماء أصول الحديث في رواية الأحاديث النبوية وتدوينها فإنه لا يسع الدارس النحوي واللغوي إلا الاطمئنان إلى سلامة الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأنه من المصادر التي يعتمد عليه الطالب في أصول النحو واللغة، وقد اشتهر بهذا العمل أبو البقاء العكبري في كتابه إعراب الحديث النبوي، وابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، والسيوطي في كتابه عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي وغيرهم، ولم يقفوا عند ما تركه النحاة الأوائل، بل أضافوا شواهد حديثية كثيرة إلى ما عرف قبلهم، وبالمناسبة فبعد أن درست أحقية الاستشهاد بالحديث النبوي في أصول النحو واللغة أرى أن أضرب بعض الأمثلة في إثبات القواعد النحوية بما روي من الأحاديث النبوية، كما كان من عادة النحاة إثبات جواز المسألة بوجود شاهد واحد من الشعر أو الحديث وفيما يلي النماذج التطبيقية في الاستشهاد بالأحاديث النبوية.

الأنموذج الأول: مسألة وقوع خبر كاد مقرونا بـ "أن"

الغالب في خبر كاد وأخواتها أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، فإن جاء خلاف ذلك كان نادرًا، أو جاء مفردًا كان شاذًا، وقد أثبت ابن مالك أن خبر "كاد" يقع مقرونًا بـ "أن"، وأنه مما خفي على أكثر النحويين يعنى وقوعه في كلام لا ضرورة فيه، واستشهد بالأحاديث النبوية التي تضمنت وقوع خبر "كاد" مقرونًا بـ "أن" مثل "قول عمر" ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب"[32] وقول أنس "فما كدنا أن نصلى إلى منازلنا"[33] وقول جبير بن مطعم "كاد قلبي أن يطير"[34].

والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بـ"أن" أكثر وأشهر من وقوعه مقرونًا بـ"أن" وكذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ"أن". أمثال قوله تعالى ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ البقرة: 71.

﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ النساء: 78، ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ﴾ التوبة: 117.

ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقرونا بـ"أن" من استعماله قياسًا لو لم يكن به سماع لأن السبب المانع من اقتران الخبر بـ "أن" في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع كـ "طفق و"جعل" فإن "أن" تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضى الحال فتنافيا.

ومما لا يدل على الشروع كـ "عسى" و"أوشك" و"كرب" و"كاد" فمقتضاه مستقبل، فاقتران خبره بـ "أن" مؤكد لمقتضاه فإنها تقتضي الاستقبال وكذلك مطلوب فمانعه مغلوب. فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح كما في الأحاديث المذكورة تأكد الدليل ولم يوجد لمخالفته السبيل[35].

الأنموذج الثاني: الفصل بين الصلة والموصول بالقسم

لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول نحو: قدم من يصدق، وأجاز ابن مالك الفصل بينهما بالقسم واستشهد على ذلك بالحديث النبوي وهو قوله صلى الله عليه وسلم "أَمَّا بَعْدُ أَشِيرُوا عَلَيَّ فِي أُنَاسٍ أَبَنُوا أهلي، وَايْمُ اللهِ ما علمتُ على أهلي من سوء، وَأَبَنُوهُمْ بِمَنْ – وَاللهِ – مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَطُّ" حيث فصل فيه بين الموصول وصلته بالقسم وهو (من – والله – ما علمت) فمن اسم موصول وما علمته عليه من سوء صلته وذهب إلى غيره من النحاة، واستشهدوا بقول الشاعر:

ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا *** والحق يدفع ترهات الباطل[36]

والبيت شاهد على أن جملة "وأبيك" القسمية اعترض بها بين الموصول وصلته، ففصل بين الصلة والموصول بالقسم.

3- أوجه الاتفاق بين اللغويين النحويين والمحدثين في الرواية الموضوعة

- الموضوع عند كل منهما هو الخبر المصنوع المختلق المكذوب في إنسابه إلى من هو أرقى من الراوي بالذات.
- المناسبة بين الحديث الموضوع واللغة الموضوعة هي السقوط عند كل واحد منهما، وفيهما انحطاط في الرتبة عن غيرهما، وفيهما معنى التوليد والإبداع وإيجاد ما لم يكن موجودًا، وهذا مناقض لما قام به الرواة في عملية الرواية حيث زعم واضع كل منهما إيجاد ما رواه على الصورة الحديث أو اللغة بذكر السند والمتن.
- اتفقا في عدم الاحتجاج بالموضوع والمصنوع من الرواية عند كل منهما.
- اتفقا أيضا في بعض الأسباب في وضع الأحاديث المكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم والروايات المصنوعة للغة العربية في التكسب بالشهرة لمن يسند إليه الرواية حديثا كانت أو لغة.
- اتفقا في أحد أسباب الوضع وهو العنصرية الدينية أو القبلية، فإن انتشار الفرق الدينية من أسباب وضع الحديث كما أن قومًا إذا قلت وقائعهم وأشعارهم فأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار صنعوا على ألسن شعرائهم[37].

وأيهما أولى بالاحتجاج والاستشهاد، الشعر العربي الذي قد أصيب بالافتراء والاختلاف عليه من قبل الرواة للأسباب المذكورة أم الأحاديث النبوية التي كانت رواتها يخافون من قوله صلى الله عليه وسلم "من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[38] فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن.

- اتفقا في وجود الوضاعين المعروفين بالوضع، ومن أشهر الوضاعين عند المحدثين أبي عصمة نوح بن أبي مريم، وغياث بن إبراهيم، وبيان بن سمعان، ومن أشهرهم عند أهل اللغة حماد الرواية، والخلف الأحمر

الذي وضع على النابغة بعض القصائد، وابن الكلبي، إذًا فأيهما أولى وأحق بالاحتجاج والاستشهاد، الحديث النبوي أم كلام العربي؟.

4- أوجه الاختلاف بين اللغويين النحويين والمحدثين في الرواية الموضوعة

ظهرت حركة الاحتجاج بالحديث النبوي وعدمه عند النحويين اللغويين بشكل خاص لظروف قد تجعله يتسم بالرواية الموضوعة أحيانًا، وفيما يلي بيان أوجه الاختلاف بين الرواية الموضوعة عند النحويين اللغويين والمحدثين.

- يختلف الموضوع والمصنوع من اللغة عنه من الحديث وذلك أن الموضوع في اللغة هي لغة صحيحة لكنها نسبت إلى غير قائله بيد أن الموضوع عند المحدثين هو المكذوب مطلقا على النبي صلى الله عليه وسلم.
- اختلفا في الموضوع من اللغة والحديث، وإن اتفقا في وجوده فالموضوع من الحديث هو الخبر المكذوب على رسول الله والمصنوع عند أهل اللغة هو الموضوع من الأبيات الشعرية والألفاظ العربية[39].
- اختلفا في الإبداع والاختراع، فقد يقبل الارتجال والاختراع عند بعض اللغويين بحيث يأتي المخترع به من عنده ما لم يسبق إليه، فقد حُكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ما لم يسمعاه فقبل ما ارتجلاه، لأنهما فصيحان يقول ابن جني "لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظنين أو متهم أو من لم ترق به فصاحته ولا سبقت إلى الأنفس ثقته كان مردودًا غير متقبل"[40] بخلاف الحديث فإن الإبداع مردود وإن كان المخترع فصيحًا، فلا يخفى عند أهل اللغة ما جنح الوارقون من الإضافات يزيدونها على الكتب سعيا وراء تضخيمها.

فمن هنا نرى أن الدقة في رواية الحديث ونقله من مسوغات الاحتجاج والاستشهاد به في أصول النحو واللغة وإن قل الاستشهاد بالحديث النبوي في بطون كتب علماء النحو واللغة.

الهوامش

1- الحديث

2- أحمد بن فارس بن زكريا، ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة العربية**، الناشر محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ-1997م، ص34.

3- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، السيوطي، **المزهر في علوم اللغة و أنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1418هـ، 1/135-136، 137-242.

4- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، السيوطي، **المزهر**، **المرجع نفسه**، 1/139.

5- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، السيوطي، **المزهر**، **المرجع نفسه**، 1/142.

6- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، السيوطي، **المزهر**، **المرجع نفسه**، 1/142.

7- علي ابن الحسين، أبو الفرج، الأصفهاني، **كتاب الأغاني**، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 8/404.

8- شوقي ضيف، **العصر الجاهلي**، دار المعارف، القاهرة، ط7، ص166، وناصر الدين الأسد، **مصادر الشعر الجاهلي**، دار الجيل، بيروت، ط7، 1998، ص326. ومحمد بن سلام الجمحي، **طبقات الشعراء**، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 1408هـ-1988م، ص31.

9- يحي الجبوري، **الشعر الجاهلي خصائصه وفنونه**، مؤسسة الرسالة، ط5، 1407هـ-1986م، ص158، 168، وطه حسين، **في الأدب الجاهلي**، مطبعة فاروق، القاهرة، ط3، 1933م، ص63.

10- الحسن بن عبد الله، السيرافي، **أخبار النحويين**، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط 1373هـ=1966م، ص:22.

11- عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي، الزجاجي، **أمالي الزجاجي**، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الجيل – بيروت، ط 2، 1407هـ=1987م، 1/249.

12- محمد بن أحمد، أبو عبد الله، الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الناشر: المكتبة التوفيقية،19/ 122

13- أبو بكر أحمد بن علي، البغدادي، الخطيب، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1 1422هـ = 2002 م، 11/149.

14- محمد بن أحمد، أبو عبد الله، الذهبي، **تاريخ الإسلام**، المرجع السابق، 19/ 122.

15- محمد بن أحمد،أبو عبد الله، الذهبي، **تاريخ الإسلام**، المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

16- أبو بكر أحمد بن علي، البغدادي، الخطيب، **تاريخ بغداد**، المرجع السابق، 11/149.

17- محمد بن أحمد، أبو عبد الله، الذهبي، **تاريخ الإسلام**، المرجع السابق، 19/ 122.

18- محمد بن أحمد، أبو عبد الله، الذهبي، **ميزان الاعتدال**، تحقيق: البجاوي علي محمد، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ط1، 1382 هـ - 1963م، 2/438.

19- عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي، **كتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي**، التحقيق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1406هـ، 2/126.

20- محمد بن أحمد،أبو عبد الله، الذهبي، **ميزان الاعتدال**، المرجع السابق، 2/438، والعسقلاني، ابن حجر، **لسان الميزان**، المرجع السابق، 6/ 160.

21- أحمد بن علي، ابن حجر، العسقلاني، **لسان الميزان**، المرجع نفسه، 6/160.

22- أحمد بن علي، ابن حجر، العسقلاني، **لسان الميزان**، المرجع نفسه، 6/160.

23- أحمد ابن علي، ابن حجر، العسقلاني، **لسان الميزان**، المرجع نفسه، 6/160. ومحمد بن أحمد،أبو عبد الله، الذهبي، **ميزان الاعتدال**، المرجع السابق، 2/ 438.

24- أحمد ابن علي، ابن حجر، العسقلاني، **لسان الميزان**، المرجع نفسه،6/160، ومحمد بن أحمد،أبو عبد الله، الذهبي،ميزان الاعتدال،المرجع السابق،2/ 438.

25- محمود بن أحمد، الطّحّان، **تيسير مصطلح الحديث**، مكتبة المعارف، ط 10، 1425هـ=2004م، ص 71 – 74، ونور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط3، 1401هـ-1981م، ص 307 – 317.

26- عبد الكريم مراد وعبد المحسن العباد، **من أطيب المنح في علم المصطلح**، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1418هـ، ص 31 – 36.

27- محمد بن أبي بكر، ابن قيم، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، دار العاصمة، الرياض، ط2، 1419هـ، 1998م، ص 76.

28- محمد بن أبي بكر، ابن قيم، **المنار المنيف**، المرجع نفسه، ص 76، والذهبي، **تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي**، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد – الرياض، ط 1، 1419هـ=1998م، 185/1، والقاري، علي الملا الهروي، **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**، تحقيق: محمد الصباغ، مؤسسة الرسالة بيروت، 459/1.

29- محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله، الذهبي، **تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي**، المرجع السابق، ص 185، وعلي بن محمد الكناني، نور الدين، **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، درا الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1399هـ، 87/1.

30- عمرو بن عبد المنعم، **المعلم في معرفة علوم الحديث**، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1425هـ-2005م، ص 143، وعلي بن عمر، الدارقطني، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة 165/2.

31- أحمد بن علي، ابن حجر، العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامةدار الرشيد، سوريا، ط1، 1406هـ=1986م، ص 320، 371، 406، 450، 588.

32- محمد بن إسماعيل، البخاري، **صحيح البخاري**، مكتبة ابن تيمية ودار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 130/1.

33- محمد بن إسماعيل، البخاري، **صحيح البخاري**، المرجع نفسه، 29/2.

34- محمد بن إسماعيل، البخاري، **صحيح البخاري**، المرجع نفسه، 140/6.

35- جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، ط 3، 1403هـ=1983م، ص 98-106.

36- عبد الله بن يوسف، ابن هشام، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م، ص 511.

37- أحمد بن فارس بن زكريا، المرجع السابق، ص 34.

38- محمد بن إسماعيل، البخاري، **صحيح البخاري**، المرجع السابق، 33/1.

39- الطحان محمود بن أحمد، المرجع السابق، ص 71 – 74.

40- عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، 27/2.